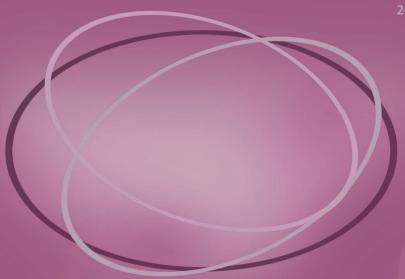
مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر

الإصدار الثاني – يناير 2010











مؤشرات التنمية المستدامة **في دولـة قطـر**

ینایر ۲۰۱۰

رقم الإيداع ۱۲۲ / ۲۰۱۰ الترقيم الدولي (ردمك) ۷-۲۲-۲۲–۹۹۹۲۱



في إطار تحقيق غايات وأهداف رؤية قطر الوطنية وانسجاما مع ركائزها التي تستشرف الأفاق التنموية لدولة قطر حتى عام 2030 في محاور: التنمية الاجتماعية التي تعنى بتطوير مجتمع عادل وآمن، والتنمية البشرية التي تتضمن تطوير وتنمية سكان دولة قطر، والتنمية الاقتصادية التي تركز على تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي يلبي احتياجات مواطني قطر حالياً ومستقبلاً، والتنمية البيئية التي تهتم بالإدارة البيئية بما يتضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، يأتي تقرير مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر التي يتطلب تحقيقها العمل على إحداث التوازن والحكمة في استخدام الموارد المتاحة، ومتابعة السياسات والاستراتيجيات التي تحقق تلك الاستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الذي حققته دولة قطر في استخدامها للموارد المتعددة بطرق مستدامة، وكيفية العمل على تغييرها لتحقيق ذلك من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي تسهم في تزويدنا بالبيانات والفهم الأعمق للقضايا التي تتناولها والعلاقات الارتباطية فيها، وأدائها المتحقق وأفاقها المستقبلية، إذ أن مدلول تلك المؤشرات يعكس وضع التطور والتنمية والخصائص التي تتصف بها دولة قطر وطبيعة اقتصادها وجغرافيتها ومدى توافر الموارد فيها.

لقد اشتمل كل مؤشر على تعريف وتقييم لمدى التقدم المتحقق فيه، سواء من خلال تتبع تطوره وقياس معدلات نموه أم عرضه بيانياً، وعقد المقارنة إقليمياً ودولياً للوقوف على واقع هذا المؤشر في دولة قطر، واستشراف آفاقه المستقبلية وتفسير نموه أو تراجعه خلال فترة زمنية تغطي السنوات (2001 – 2008) وفق توافر البيانات.

ويأتي هذا الإصدار الثاني في سلسلة مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تم تحديث بعض المؤشرات، وتغيير في بعضها الآخر وفق ما توافر من بيانات من جهة، ومن جهة أخرى متابعة التطورات التي شهدتها تقارير الأمم المتحدة حول مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة مؤخراً.

وفي الختام، فإنني أود أن أعرب عن فائق تقديري وامتناني لفريق عمل هذا المشروع لاحترافيتهم وتفانيهم في إعداد هذا المشروع.

مد بن جبر بن جاسم آل ثاني رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة - رئيس اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس وتلبية حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، الأمر الذي يعنى المضي قدماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة.

من هنا تنبع أهمية هذا التقرير الذي يعد الثاني من نوعه الذي يصدره جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة للسكان، والذي يشتمل على أهم مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعكس الواقع التنموي في الدولة.

وفي السياق ذاته، يهدف هذا التقرير إلى تقديم صورة عامة حول ما تم تحقيقه من أهداف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وإلى توفير قاعدة بيانات موثوقة وشاملة يمكن أن تفيد صناع القرار في بناء الاستراتيجيات والسياسات التنموية على أسس سليمة.

أما منهجياً، فقد تمت معالجة مؤشرات التنمية المستدامة التي يتضمنها هذا التقرير بأسلوب سلس وموحد اشتمل على تعريف محدد للمؤشر، ثم تقييمه وفقاً للبيانات الرسمية المتوافرة التي قام فريق البحث باحتسابها وترجمتها إلى أشكال بيانية مبسطة، الأمر الذي شكّل الأساس الذي تمت على أساسه عملية التحليل، عبر سلسلة زمنية امتدت من 2001 إلى 2008، وتفسير تغيره، ومقارنته، حيثما كان ذلك ممكناً، بمثيله على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية بهدف معرفة التقدم الذي أحرزته دولة قطر قياساً بغيرها من دول العالم، واستشراف أفاق تطوره مستقبلاً.

أما من حيث مكوناته، فإن هذا التقرير يشتمل على ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول: ويتضمن هذا الفصل (16) مؤشراً من المؤشرات السكانية والاجتماعية ذات العلاقة بالحركة الطبيعية للسكان ونموهم وحالتهم العملية والصحية والتعليمية ..الخ.

الفصل الثاني: ويتكون من (19) مؤشراً اقتصادياً تغطي المحاور الأساسية الآتية: التنمية الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراكة العالمية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

الفصل الثالث: ويحتوي على (8) مؤشرات بيئية تعالج موضوعات أساسية مرتبطة بالأرض والماء والهواء.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أهمية هذا العمل، وبالوقت ذاته إلى الحاجة لتوفير المزيد من البيانات، لاسيما البيئية منها لإعطاء صورة متكاملة عن التقدم الذي أحرزته دولة قطر في المحالات التنموية كافة.

المحتويات

تقدیم	٣
مقدمة	٥
المؤشرات الاجتماعية والسكانية	٩
المؤشرات الاقتصادية	44
المؤشرات البيئية	٥٣

الفصل الأول: المؤشرات السكانية والاجتماعية

تممید:

يتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبيها السكاني والاجتماعي، ويهدف إلى عرض التطور الحاصل في القطاعات الاجتماعية على شكل مؤشرات خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٨) وفق توافرها، أو لسنوات متقاربة.

وتعد المؤشرات السكانية والاجتماعية التي سيتم تناولها في هذا الفصل مقياساً لمدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر من حيث إيجاد بيئة اجتماعية تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة. وكغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة، لا تسهم المؤشرات السكانية والاجتماعية في رصد التقدم الذي تحرزه السياسات الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها والتعرف على النجاحات التي تحرزها في الارتقاء بمستوى حياة المجتمع والرفاهيته فحسب، بل أيضاً، تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق السياسات السكانية، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة.

ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية:

- معدل البطالة
- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور
 - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

- العمر المتوقع عند الولادة
- النسبة المتوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة
 - معدل النمو السكاني
 - معدل الخصوبة الكلى
 - نسبة الاعالة
 - نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية
 - نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن
 - التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية
- معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية
- نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان
 - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار
- عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان

1) معدل البطالة:

التعريف:

هو عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه، معبراً عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل. ولهذا المؤشر أهمية في قياس مدى نجاح الجهود التي تبذل من أجل إيجاد وظائف بالإضافة إلى قوة الاقتصاد.

التقييم:

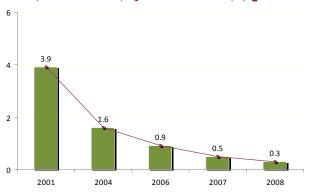
شهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملموساً وصل إلى (١٣) مرة خلال سبع سنوات؛ ففي حين بلغ هذا المعدل (٣,٩٪) في عام ٢٠٠١، تراجع إلى (٣,٠٪) عام ٢٠٠٨، أي بمعدل تراجع سنوي قدره (١٥,٠٪). ويعود سبب هذا التراجع الكبير إلى ما تشهده الدولة من نهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة، ولاسيما في مجال الغاز والنفط والبناء والعمران، الأمر الذي أسهم في توليد فرص عمل العاز ومكّن سوق العمل القطري من استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في قوة العمل، ولاسيما العمالة الوافدة.

أين نحن؟

يعد معدل البطالة منخفضاً جداً مقارنة بالمعدل في الدول المتقدمة (٦,٦٪) وفي الدول النامية (٦,٦٪) .

(المصدر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٩٠٠٩)

شكل (١): معدل البطالة للفترة (١٠٠١-٢٠٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع تراجع معدل البطالة، ولاسيما بين القطريين نتيجة للسياسات التي تتبناها الدولة في مجال توطين الوظائف، وفتح مجالات عمل أوسع للشباب والمرأة.

٢) نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور:

التعريف:

هي نسبة متوسط الأجر النقدي المكتسب للإناث إلى متوسط الأجر النقدي المكتسب للرجال. ويدل هذا المؤشر على مدى وجود الفوارق في الأجور بين الذكور والإناث.

التقييم:

ازدادت الفجوة الجندرية في متوسط الأجور بين الجنسين بشكل ملموس خلال سبع سنوات، حيث ارتفعت من (٦,٠٪) في عام ٢٠٠١ لصالح الذكور، أي بنمو سنوي قدره (٦,٦٪) وسطياً. وتكمن الأسباب الحقيقية وراء هذه الفجوة الجندرية إلى كون الإناث أكثر انقطاعاً عن العمل من الذكور الذين يعملون عدد ساعات أطول من عدد ساعات عمل الإناث، ولاسيما العمالة الوافدة، إضافة إلى أن العلاوات الاجتماعية غالباً ما تضاف إلى الرجل لكونه المسؤول الأول عن الأسرة من حيث الإنفاق والتمويل، بينما تحصل الإناث على نسبة أقل من هذه العلاوات.

رغم ازدياد الفجوة الجندرية، ورغم صعوبة عقد مقارنات دقيقة، إلا أن الدولة تعد في مقدمة دول العالم التي استطاعت تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور.



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يتراجع الفارق النسبي في متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور، وذلك بسبب الانخراط المتزايد للمرأة المتعلمة والمؤهلة في مجالات العمل ذات الأجر المرتفع، إضافة إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذها الدولة، والتي تتيح للمرأة الحصول على عمل مجزيتناسب مع وضعها الأسري ومؤهلاها التعليمية المرتفعة.

٣) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

التعريف:

هو نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر. ويبين هذا المؤشر درجة الاهتمام برعاية صحة الأطفال.

التقييم:

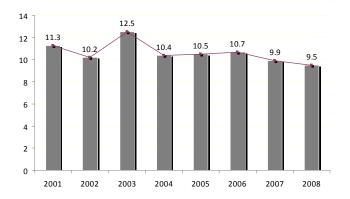
رغم تذبذبه، شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً ملموساً، فبعد أن كان (١١,٣) بالألف عام ٢٠٠١ انخفض إلى (٩,٥) بالألف عام ٢٠٠٨، أي بتراجع سنوي قدره نحو (٣,٠) بالألف. ويعود السبب الحقيقي لانخفاض هذا المعدل، ولاسيما في السنوات الأخيرة، إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، مما أدى إلى ارتفاع المستوى المعيشي لسكالها الذين وفرت لهم كل الإمكانات اللازمة لحماية صحة أطفالهم عبر برامج صحية فعالة وواسعة النطاق، والتي تتضمن الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية في آن معاً.

أين نحن؟

تقترب الدولة من الدول المتقدمة التي بلغ فيها معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (٧) بالألف، في حين وصل في الدول النامية إلى (٨٣) بالألف.

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٧٠ - ٨ - ٨ - ٢).

شكل (٣): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للفترة (٣) - ٢٠٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع حدوث المزيد من التراجع في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب انتهاج الدولة لسياسة رعاية صحة الطفل والأم، وارتفاع الوعي الصحي الوقائي لدى فئات عريضة من المجتمع.

٤) العمر المتوقع عند الولادة:

التعريف:

هو عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور والإناث. ولهذا المؤشر أهمية بالغة في معرفة مدى نجاح الخدمات الصحية المقدمة للسكان بالإضافة إلى الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع.

التقييم:

شهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً تدريجياً؛ فبعد أن كان (٧٤,٥) سنة في عام ٢٠٠١ ارتفع إلى (٧٨) سنة في عام ٢٠٠٨، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٥,٠٪). ويعبر هذا الارتفاع عن التطور الحاصل في الوضع التنموي العام للدولة، والذي انعكس إيجاباً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحى لسكالها.

أين نحن؟

تقترب الدولة في مؤشر العمر المتوقع من الدول المتقدمة (٨٠,١) سنة في حين أنه لم يتجاوز (٦٦,٩) سنة في الدول متوسطة النمو.

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩).

شكل (٤): العمر المتوقع عند الولادة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع حدوث ارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة، حيث تتوقع سيناريوهات الإسقاطات السكانية المختلفة أن يصل في عام ٢٠٣٠ إلى (٨١,٥) سنة نظراً لتزايد اهتمام الدولة بالوضع الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع.

٥) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحى:

التعريف:

هي النسبة المتوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص الفوري من الفضلات البشرية. ويبين هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية والاهتمام بالصحة العامة والبيئة.

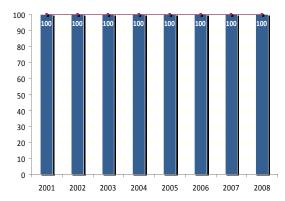
التقييم:

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي ثباتاً، حيث وصل إلى (١٠٠٪). ويعد ذلك من أبرز النجاحات التي تحققت في مجال التنمية البشرية في الدولة. ويعود هذا النجاح إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، والهادفة إلى تحقيق ظروف معيشية لائقة وكريمة لسكالها من خلال سلسلة من الإجراءات التي تأتي في طليعتها الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للصرف الصحي، وتأمين المساكن المستوفية للشروط الصحية عموماً، وشروط الصرف الصحي خصوصاً.

أين نحن؟

سبقت الدولة الدول المتقدمة التي لم تتجاوز فيها النسبة المتوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي (٩٢٪)، وبطبيعة الحال الدول النامية التي لم تتعد النسبة فيها (٤٩٪). (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩).

شكل (٥): النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير خدمات المرافق الصحية بنسبة (١٠٠٪)، بل وتطور هذه الخدمة نظراً للاستثمارات الضخمة التي اعتمدت من أجل تغيير شبكات الصرف الصحى المتهالكة ومدّ شبكات جديدة في جميع مدن الدولة وقراها.

٦) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة:

التعريف:

هي النسبة المنوية من السكان الذين يحصلون على الإمدادات الكافية من المياه (٢٠ لتر للشخص الواحد في اليوم) المأمونة (غير الملوثة) منسوباً إلى إجمالي السكان. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في قياس مدى توفر أهم عناصر الحياة وبنوعية لاتسبب أضراراً بالصحة العامة.

التقييم:

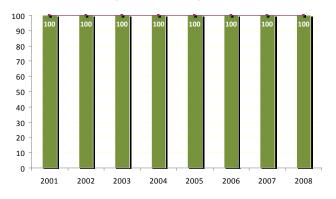
شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً، حيث وصلت النسبة إلى (١٠٠١٪) منذ عام ٢٠٠١، وبذلك حققت الدولة ومنذ وقت مبكر الهدف الثاني من الغاية الإنمائية السابعة للألفية (كفالة الاستدامة البيئية). إن تحقيق هذه النسبة ليس مرده إلى وجود مصادر المياه العذبة في الدولة بالقدر الكافي، فمن المعلوم أن هذه المصادر شحيحة جداً، بل مرده إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة وتطوير شبكات توزيع المياه.

أين نحن؟

تتصدر الدولة دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة التي وصلت النسبة فيها إلى (٩٨٪)، في حين لم تتجاوز النسبة في الدول النامية (٧٩٪).

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩).

شكل (٦): النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠١)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير مياه الشرب المأمونة لسكالها بنسبة (١٠٠٪)، حيث تم تشييد محطات إعذاب جديدة، وإضافة وحدات إعذاب لمحطات قائمة وفقاً لتوقعات احتياجات جميع القطاعات للمياه.

٧) معدل النمو السكاني:

التعريف:

هو الزيادة أو النقصان السنوي لعدد السكان في فترة زمنية معينة، معبر عنها بالنسبة المئوية من السكان في بداية الفترة. ويبين هذا المؤشر مدى نجاح الإجراءات المتخذة في السيطرة على النمو السكاني.

التقييم:

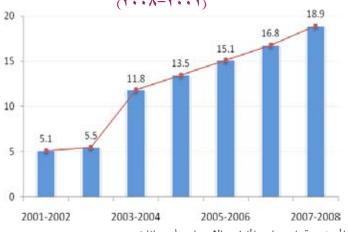
شهد مؤشر معدل النمو السكاني تذبذباً، مع ارتفاع غير مسبوق خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث بلغ هذا المعدل (١٨,٩٪) ما بين عامي (٢٠٠٧-٢٠٠١)، أي قرابة (٤) أضعاف ما كان عليه في عامي (٢٠٠١-٢٠٠١)، وبمعدل نمو سنوي قدره (١٢,١٪). ويعود السبب الحقيقي لهذا الارتفاع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدولة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي استدعى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية للعمل في مشروعات إنتاج الغاز والنفط والبناء وغيرها من المشروعات التنموية الضخمة التي تعتمد على الاستخدام المكثف للعمالة.

أين نحن؟

يعد مؤشر النمو السكاني في الدولة الأعلى على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز (٥,٠٪) في الدول المتقدمة، و(١,٣٪) في الدول النامية .

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩).

شكل (۷) معدل النمو السكاني للفترة (۲۰۰۸)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد هذا المعدل انخفاظاً تدريجياً في السنوات القليلة القادمة، نتيجة لاستكمال المشروعات الضخمة الكثيفة العمل، مما سيؤدي إلى الحد من تدفق العمالة الوافدة. فبحسب الاسقاطات السكانية سيتراجع معدل النمو من (.7.7%) عام ... (سنة الأساس للإسقاطات السكانية) إلى ما بين (.7.7%) (سيناريو منخفض) و (.7.7%) (سيناريو مرتفع) خلال الفترة (.7.7%).

٨) معدل الخصوبة الكلى:

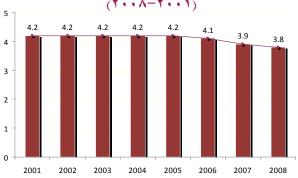
التعريف:

هو متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترها الإنجابية الطبيعية، إذا كان سلوكها الإنجابي طوال حياها يطابق معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر في سنة معينة. ويشترط حساب هذا المؤشر عدى نجاح الإجراءات المتخذة في السيطرة على النمو السكاني.

لتقييم:

شهد مؤشر معدل الخصوبة الكلي للقطريات ثباتاً خلال الفترة شهد مؤشر معدل الخصوبة الكلي للقطريات ثباتاً خلال الفترة المرأة الواحدة في سن الإنجاب، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي البطيء اعتباراً من عام ٢٠٠٦ إلى أن وصل في عام ٢٠٠٨ إلى (٣,٨)، أي بتراجع سنوي قدره (٣,٢). ورغم ذلك فإن معدل الخصوبة الكلي للقطريات لازال مرتفعاً، لكون ثقافة المجتمع لا تزال تقليدية فيما يتعلق بالسلوك الإنجابي، وإلى أن الدولة تحث مواطنيها على المزيد من الإنجاب بغية تصحيح الخلل الحاصل في تركيبتها السكانية، وهو ما أكدته السياسة السكانية التي بدأ تنفيذ برنامج عملها في أكتوبر من عام ٢٠٠٩.

شكل (٨): معدل الخصوبة الكلي للفترة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

أين نحن؟

يعد المعدل مرتفعاً نسبياً مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في الدول المتقدمة إلى (١,٧٪) وفي الدول النامية إلى (٥,٨٪) (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩).

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد هذا المعدل انخفاضاً بسبب التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها المجتمع على صعيد التحضر، بما في ذلك التعليم والعمل وأنماط الحياة الحديثة.

٩) نسبة الإعالة:

التعريف:

شكل (٩): نسبة الإعالة للفترة (٢٠٠١–٢٠٠٨)

هي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد عن ٦٥ سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٣٤) سنة. ولهذا المؤشر أهمية في معرفة حجم القوة العاملة وقوة الاقتصاد.

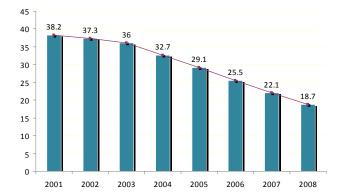
انخفضت نسبة الإعالة الكلية من (٣٨,٢٪) في عام ٢٠٠١ إلى (١٨,٧٪) في عام ٢٠٠١، أي بتراجع سنوي قدره (٢,٨٪) وسطياً. والسبب الرئيس الكامن وراء انخفاض النسبة لا يكمن في انخفاض معدلات الخصوبة التي يمكن أن تسهم في خفض نسبة الأطفال وصغار السن (أقل من ١٥ سنة)، ولا في تناقص أعداد كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، بل في الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تشهده الدولة، والذي يتطلب استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية (١٥ - ١٤ سنة)، وهي يتألف معظم أقراده على العمل.

أين نحن؟

تعد نسبة الإعالة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (٤٩٪) والدول النامية (٥٣٪) .

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية

 $.(\Upsilon \cdot \cdot \wedge - \Upsilon \cdot \cdot \vee)$



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع ألا يشهد هذا المؤشر انخفاضاً في السنوات القليلة القادمة، بل ارتفاعاً تدريجياً سببه السياسات والإجراءات الهادفة إلى الحد من تدفق العمالة الوافدة والاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة في القطاعات الاقتصادية المحتلفة.

• ١) نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية:

التعريف:

هي النسبة المنوية من السكان في الريف والحضر الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي لمختلف الأمراض والإصابات منسوباً إلى إجمالي السكان. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في معرفة مدى الاهتمام بالرعاية الصحية وشموليتها لجميع أفراد المجتمع.

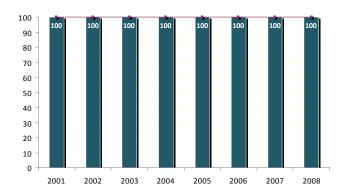
التقييم:

شهد مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية بلوغ النسبة (١٠٠ ٪) منذ مطلع الألفية، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض، مثل: حالات شلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتيريا، والتيتانوس والسعال الديكي...الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة. ويعود السبب الرئيس الكامن وراء ذلك وفي وقت مبكر نسبياً إلى إدراك الدولة مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهو تاريخ نشأة النظام الصحي فيها، أهمية الرعاية الصحية الأولية كأداة فاعلة وأساسية لكل جهد يبذل من أجل بلوغ الهدف الأسمى، وهو: الصحة للجميع.

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن الدولة تعد ضمن دول العالم التي حققت نسبة الشمول في مجال الرعاية الصحية الأولية لسكانها.

شكل (١٠): نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية للفترة (٢٠٠١-٢٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على ماحققته في مجال الرعاية الصحية الأولية، وذلك نتيجة للاهتمام المتزايد بالقطاع الصحي سواء من حيث بنيته التحتية أم من حيث نوعية الخدمات الصحية التى تقدم للسكان.

١١) نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن:

التعريف:

هي النسبة المتوية لعدد الأطفال الذين يولدون أحياء بوزن أقل من ٢,٥ كجم في سنة معينة إلى مجموع الأطفال المولودين أحياء في السنة نفسها. ويعكس هذا المؤشر مدى الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة.

التقييم:

شهد مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة وناقصي الوزن تذبذباً، إلا أن الاتجاه العام ينحو للانخفاض؛ فبعد أن وصلت النسبة إلى (9,5) عام (9,5) عام (9,5) عام (9,5) عام (9,5) عام (9,5) عام (9,5) بتراجع سنوي في المتوسط قدره (9,5). ويعزى السبب في الارتفاع النسبي لقيمة هذا المؤشر وتذبذبه إلى أن العديد من فئات المجتمع لازال ينقصها الوعي الصحي، ولاسيما بعض العادات الغذائية غير الصحية لدى الحوامل.

أين نحن؟

تعد الدولة من بين الدول المتقدمة نوعاً ما في هذا المؤشر، حيث وصلت النسبة في بعض الدول المتقدمة إلى (٣٪)، وفي الدول النامية إلى (٣٠٪).

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٩٠٠٩).

شكل (١١): نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن للفترة (٢٠٠١-٢٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تشهد الدولة انخفاضاً في نسبة الأطفال حديثي الولادة وناقصي الوزن، وذلك بسبب حملات التوعية الصحية، إضافة إلى جملة التدابير المتخذة لتحقيق أمومة آمنة.

١٢) التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية:

التعريف:

هي عدد الأطفال بعمر سنة فأقل الذين أكملوا التحصينات الصحية الأساسية خلال فترة معينة مقسوماً على عدد المواليد الأحياء بعمر سنة فما دون خلال الفترة نفسها مضروباً في ١٠٠٠. ويبين هذا المؤشر مدى الاهتمام بصحة الأطفال والقضاء على الأمراض المعدية.

رغم تذبذ كما الطفيف في بعض السنوات، إلا أن نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية – درن (بي. سي. جي)، وقطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)، وثلاثي (جرعة ثالثة)، والتهاب الكبد الفيروسي (ب)، والحصبة، والنكاف، والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)، وهيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)، وتطعيم للجديري لم تتغير في عام ٢٠٠٨، فبقيت مرتفعة مسجلة في عام ٢٠٠٨، فبقيت مرتفعة مسجلة (٩٧٪) في العامين المذكورين. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى اهتمام الدولة المبكر بالبرامج والخدمات الصحية التي تقدمها لسكافها عموماً ولأطفالها خصوصاً، ثما أدى إلى اختفاء شبه تام لهذه الأمراض.

أين نحن؟ تأتي الدولة في مقدمة دول العالم، حيث أن النسبة (٩٥٪) في

الدول المتقدمة، و(٨٣٪) ضد السل و (٧٤٪) ضد الحصبة في الدول النامية .

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩).



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تعود نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في الدولة لتستقر عند (١٠٠٠٪) بسبب الارتقاء المتزايد في تقديم الخدمات الصحية وشمولها من جهة، والإجراءات المشددة المتخذة لمنع انتقال الأمراض المعدية إلى البلاد من جهة أخرى.

١٣) معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية:

التعريف:

هو عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية في سنة ما مقسوماً على إجمالي عدد السكان في سن ١١ عاماً ومضروباً في ١٠٠. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في معرفة مدى نجاح العملية التعليمية والقضاء على التسرب من التعليم.

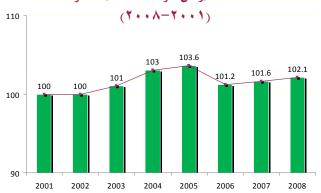
التقييم

شهد مؤشر معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية تذبذباً، ولكنه تجاوز نسبة (١٠٠٠) ليصل عام ٢٠٠٨ إلى (٢٠٠١). ويعزى سبب ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية إلى التطبيق الفعال لقانون إلزامية التعليم من جهة، وإلى ارتفاع مستوى الوعي العام بأهمية التعليم وآثاره الإيجابية على مستوى الفرد والمجتمع القطري من جهة أخرى. أما بخصوص الانخفاض النسبي لهذا المؤشر في عام ٢٠٠٦ قياساً بعام ٥٠٠٠، فمرده قد يكون بسبب التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة في سن مبكرة (خمس سنوات).

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن البيانات تدل على أن الدولة تعد من الدول المتقدمة في مجال شمول التعليم.

شكل (١٣): معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية للفترة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يبقى هذا المعدل مرتفعاً، وذلك بسبب الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة لضمان استمرار الالتحاق بالتعليم، بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمكافحة ظاهرة التسرب المدرسي.

١٤) نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان

التعريف:

هي نسبة السكان في الفئة العمرية (٢٥٥) الذين حصلوا على الشهادة الثانوية منسوباً إلى إجمالي عدد السكان في الفئة نفسها مضروباً في ١٠٠٠. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في معرفة مدى نجاح العملية التعليمية في تمكين الشباب تعليمياً.

التقييم:

شهد مؤشر نسبة البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية من إهمالي السكان ارتفاعاً من (٤٥٪) عام ٢٠٠١ إلى (٣٠،٦٪) عام ٢٠٠٨، أي بنمو سنوي قدره (٩٠،٠٪). ويعزى التقدم الحاصل في هذه المؤشر إلى السياسة التي اتبعتها الدولة، والتي اعتبرت التعليم من أولويات عملية التنمية، الأمر الذي أوجد بيئة داعمة ومشجعة لكلا الجنسين على الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة والحصول على المؤهلات التعليمية.

أين نحن؟

يعد هذا المؤشر مرتفعاً إلى حد ما، حيث يبلغ مثيله في الدول المتقدمة (٣٠,٠٧٪)

(الصدر: Education at a Glance 2009: OECD Indicators).



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، تعداد السكان لعام ٤ • • ٢، ومسح القوى العاملة بالعينة أعداد مختلفة).

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاعاً بفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لتطوير التعليم بمراحله المختلفة وزيادة الإنفاق على التعليم من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة ظاهرة التسرب في المرحلة الثانوية، ولاسيما تسرب الذكور الذين يفضل بعضهم الانخراط في سوق العمل قبل أن ينهى تعليمه الثانوي.

٥١) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار بحسب الجنس:

التعريف:

هو نسبة الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الذين يستطيعون القراءة أو الكتابة. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في قياس مدى نجاح الجهود المبذولة لمحو الأمية.

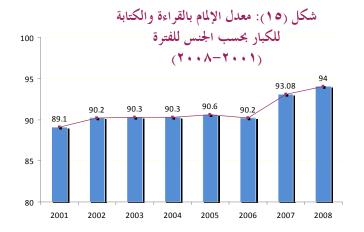
التقييم:

شهد مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار بحسب الجنس ارتفاعاً بشكل عام، وفي السنتين الأخيرتين بشكل خاص، فقد ارتفع من (۸۹,۱٪) عام ۲۰۰۱ إلى (۹۶٪) عام ۲۰۰۸، أي بنمو سنوي قدره (۷,۰٪). ويعود الفضل في الارتفاع المستمر لهذا المعدل إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار، إضافة إلى ارتفاع مستوى الوعى الاجتماعي العام بأهمية التعليم وضرورته للجنسين.

أين نحن؟

تعد الدولة من الدول المتقدمة نوعاً ما، حيث يقترب المعدل من (١٠٠٪) في الدول المتقدمة، ومن (١٠٠٪) في الدول المتوسطة النمو.

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٩٠٠٩).



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

يتوقع أن يرتفع هذا المعدل بفضل التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار سياستها التعليمية، ولاسيما تلك التي تتعلق بمكافحة ظاهرة الأمية.

١٦) عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان:

التعريف:

هو عدد الجرائم المسجلة سنوياً من قبل الأجهزة الأمنية مضروباً في منتصف السنة. ومقسوماً على السكان في منتصف السنة. ويعكس هذا المؤشر الحالة الأمنية بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

التقييم:

رغم قلة عدد الجرائم المسجلة في الدولة قياساً إلى غيرها من دول العالم، إلا أن هذا العدد قد تضاعف خلال السنوات الخمس الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦) جريمة لكل ١٠٠٠ ألف نسمة من السكان عام ٢٠٠١ إلى (٣٤٦) جريمة عام ٢٠٠٠. ويعزى ارتفاع عدد الجرائم هذا إلى الانفتاح الكبير الذي تشهده الدولة، والذي ترافق مع قدوم أعداد كبيرة من الناس إليها من كل أصقاع الأرض، إضافة إلى التطور الحاصل في الأساليب والطرق التقنية المتبعة في ارتكاب الجريمة.

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن الدولة تعد من أقل دول العالم من حيث عدد الجرائم المسجلة فيها.



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر معدلات الجرائم في الارتفاع، لأن الدولة باتت واحدة من أكثر بلدان العالم جذباً لليد العاملة الأجنبية التي تتدفق إليها بأعداد كبيرة، ولكون الجرائم أصبحت أكثر من أي وقت مضى قابلة للتنفيذ بواسطة أحدث الوسائل والطرق التقنية.

الفصل الثاني:

المؤشرات الاقتصادية

يمهيد:

يتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي، ويهدف إلى عرض التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية على شكل مؤشرات خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠٨م) وفق توافرها، أو لسنوات متقاربة. وتسهم المؤشرات الاقتصادية في هذا الفصل في بيان مدى تقدم دولة قطر في جوانب الاقتصاد المختلفة بصورة فعلية، وهي تقيّم بصورة رئيسة وضع الدولة من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتسهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة في التنمية الاقتصادية، وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية.

ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - معدل التضخم.
- نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - معدل الاستخدام.
- معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس.
- عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص.
- عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 شخص.

- عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان.
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة من السكان.
 - الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.
- الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- المساعدات الإنمائية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - استخدام الطاقة.
 - توليد النفايات الخطرة.
 - تدوير النفايات.

١) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

التعريف:

هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوماً على العدد الكلي للسكان. ولهذا المؤشر أهمية خاصة، حيث يسهم في قياس مستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

التقييم:

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع من نحو (٢٥,٢) ألف دولار عام ٢٠٠١ إلى المنوع في المتوسط قدره (٧٠,٦٪) بالأسعار الجارية. ويعزى الارتفاع الكبير في هذا المؤشر إلى النمو الموجب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في العقد الماضي.

أين نحن:

يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (٣٢,٦) ألف دولار لعام ٢٠٠٨ . (المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٠).

شكل(١): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية،أعداد مختلفة، بيانات غير منشورة

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية،أعداد مختلفة، بيانات غير منشورة على موقع جهاز الإحصاء.

المستقبل:

من المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع نتيجة للنمو الاقتصادي المرتفع، والناجم عن تزايد العوائد من مشروعات العاز المسال والصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن ارتفاع معدلات العائد من استثمارات الدولة في الخارج، سواء في قطاع السياحة، أم في قطاع صناعة السيارات، أم في قطاع الزراعة، أم في غيرها من مجالات الاستثمار المربحة.

٢) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي:

التعريف:

هي إجمالي تكوين رأس المال في سنة ما مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ويساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

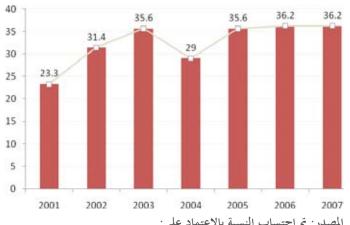
التقييم:

شهد مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع من (٢٣,٣٪) عام ٢٠٠١ إلى (٣٦,٣٪) عام ٢٠٠٧، محققاً معدل نمو سنوي قدره (٣,٥٪) وسطياً. ويعزى هذا الارتفاع للاستثمارات الكبيرة في قطاعات البنية التحتية، وفي بعض القطاعات الحيوية كقطاع النفط والغاز.

أين نحن:

تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نظيرةما في الدول المتقدمة (٢٨,٨٪)، وفي الدول النامية (٢٨,٨٪)، وعلى صعيد العالم (٢٣,٣٪) عام ٢٠٠٧.

شكل (٢): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠٧-٢٠)



المصدر: تم احتساب النسبة بالاعتماد على:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نتيجة لقيام الدولة بتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة في مختلف قطاعات البنية التحتية (كالكهرباء والماء، وميناء الدوحة الدولي والجسر الذي يربطها بمملكة البحرين)، والاستثمار في مشاريع الهايدروكاربون والصناعة البتروكيميائية.

٣) معدل التضخم:

التعريف:

هو معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات. ويُعد هذا المؤشر أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي يتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية

التقييم:

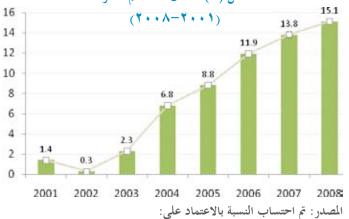
شهد مؤشر التضخم زيادة بمعدلات مقبولة خلال الفترة (٢٠٠٢)، غير أنه أخذ بالتصاعد خلال الفترة (٢٠٠٢) في (٢٠٠١م)، حيث ارتفع من (٣٠٨٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٥,١٪) في عام ٢٠٠٨، محققاً زيادة مقدارها (٣٨٨٪). وترجع أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

أين نحن:

يُعد معدل التضخم الحالي مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة (٣٨.٣٨٪) والنامية (٣٩.٢٦٪) عام ٢٠٠٨.

(المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، (المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر،

شكل (٣): معدل التضخم للفترة



جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

يتوقع أن يتراجع معدل التضخم بشكل تدريجي، وإن كان ليس جوهرياً نظراً لزيادة عرض المساكن وتراجع الإيجارات من جهة، وتراجع حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض حدة التضخم المستورد من جهة أخرى.

٤) مؤشر الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

التعريف:

هو الدين العام الداخلي الإجمالي مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا المؤشر أهمية في قياس مدى استدامة المالية العامة، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

التقييم:

انخفضت نسبة إجمالي الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠٠٨) عام ٢٠٠٨ إلى (٢٠٤٪) عام ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع إلى استفادة الدولة من الفوائض الكلية في موازنتها لتخفيض مديونيتها الحكومية الداخلية، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية، وزيادة كفاءة دور القطاع الحكومي في تطوير مصادر جديدة للإيرادات.

أين نحن:

يعد هذا المؤشر الأقل على الصعيد العالمي، مقارنة بـــ (٨٣,٨٪) في دول الاتحاد الاوروبي لعام ٢٠٠٨.

(المصدر: المعهد الاوروبي للإحصاء، تقريرعن الدين العام بدول الاتحاد الاوروبي، (المصدر: ٨٠٠).



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على: وزارة الاقتصاد والمالية، بيانات غير منشورة.

المستقبل:

من المتوقع أن تبقى نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في المرحلة القادمة نتيجة لاستمرار الدولة في تعميق وتكثيف الإصلاحات المالية والاقتصادية بشكل عام والسيطرة على الإنفاق العام تفادياً للأزمات التي قد تحدث مستقبلاً جراء تغير الأوضاع سواء في القطاع النفطي أم في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية.

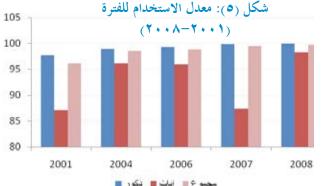
٥) معدل الاستخدام:

التعريف:

هو معدل الاستخدام نسبة العاملين (من الرجال والنساء) من مجمل النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) من السكان أو نسبة العاملين إلى السكان. لهذا المؤشر أهمية في معرفة الأداء الاقتصادي وفي نوعية الحياة، وفي المشاركة الاجتماعية.

التقييم:

شهد مؤشر معدل الاستخدام ارتفاعاً ملحوظاً، إذ ارتفع من (۹۹,۱) عام ۲۰۰۱ إلى نحو (۹۹,۷) عام ۲۰۰۱، أي أن سوق العمل القطري يقترب من التشغيل الكامل. وقد تفاوت هذا المؤشر ما بين الرجال والنساء، إذ أزداد لدى الرجال من نحو هذا المؤشر ما بين الرجال والنساء، إذ أزداد لدى الرجال من نحو هذا الارتفاع إلى الازدهار الذي يشهده الاقتصاد القطري من ناحية، وتسارع تدفق العمالة الوافدة لتلبية الطلب على التشغيل في كافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى. وكذلك ارتفع معدل التشغيل لدى النساء من نحو (۸۷,۱٪) عام ۲۰۰۱ إلى قرابة (۹۸,۳٪) عام



محموع الله الله المؤشر بالاعتماد على: الله الكور الله المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤.

أين نحن:

تفوق معدلات الاستخدام الإجمالية (للرجال والنساء) نظيرها في الدول النامية (٢,١٤٪) وعلى صعيد العالم (٢٠٠٦٪) لعام

(المصدر: البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك الدولي، ۲۰۰۸). استقال

من المتوقع أن تتراجع معدلات الاستخدام في سوق العمل القطري نظراً لانحسار تدفق العمالة الوافدة واستكمال غالبية المشاريع في الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمل كالإنشاءات.

٦) معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس:

التعريف:

هو جملة النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) مقسوماً على إجمالي السكان مضروباً في ١٠٠، وكذلك للنساء (جملة النشيطات اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر مقسوماً على إجمالي السكان من النساء مضروباً في ١٠٠) وللرجال (جملة النشيطين اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر من الرجال مقسوماً على إجمالي السكان من الرجال مضروباً في ١٠٠).

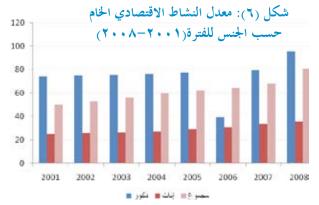
التقييم:

أدى ارتفاع إجمالي النشيطين اقتصادياً إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي الخام من نحو (.4,0,0) عام ... الى ... إلى ... إلى ... عام ... الحام للرجال عام ... وقد تباينت معدلات النشاط الاقتصادي الخام للرجال والنساء خلال تلك الفترة وفقاً لسياسات التشغيل التي تتبعها الدولة مصحوبة بتدفق العمالة الوافدة التي تتطلبها عملية التنمية ومشاريعها المختلفة.

أين نحن:

تفوق معدلات النشاط الاقتصادي الخام نظير تما على الصعيد العالمي والبالغة (٢,٤٢٪) .

. (المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦).



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تتراجع معدلات النشاط الاقتصادي الخام الإجمالية للذكور نظراً لاستكمال غالبية المشاريع في الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمل كالإنشاءات، وبالتالي انحسار تدفق العمالة الوافدة، بينما ستزداد معدلات النشاط الاقتصادي الخام للنساء، وإن كانت بمعدلات نمو أقل، نظراً لاستمرار التطور الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.

٧) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص:

التعريف:

هو عدد خطوط الهاتف الثابت مقسوماً على إجمالي عدد السكان مضروباً في ١٠٠٠. ولهذا المؤشر أهمية في قياس درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية.

التقييم:

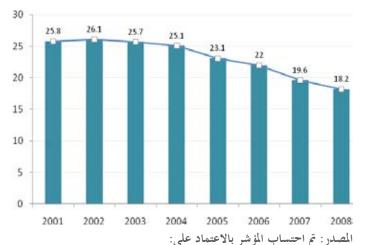
شهد مؤشر معدل انتشار الهاتف الثابت بين السكان انخفاضاً ملحوظاً، حيث تراجع من (٢٥,٨) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠١ إلى (١٨,٢) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٨، أي بتراجع سنوي قدره (٢٠,٢٪) وسطياً. ويعزى انخفاض هذا المؤشر إلى تزايد استخدام الهواتف الجوالة، وإلى تزايد تدفق العمالة الوافدة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) والتي أغلبها يفضل استخدام الهاتف الجوال على الهاتف الثابت.

أين نحن:

يعتبر هذا المؤشر أقل من نصف مثيله في الدول المتقدمة (٤٧)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (١٢)، وأعلى قليلاً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (١٨) لعام ٢٠٠٨.

(المصدر: الانكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات، ٢٠٠٩).

شكل(٧): عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠١-٢٠٨)



جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة. شركة اتصالات قطر، بيانات غير منشورة.

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الثابتة بين السكان تدنياً خلال الأعوام القادمة بسبب ميل الأفراد إلى استخدام الهواتف الجوالة، والذي يتماشى مع الاتجاه العالمي الذي يشهد انحساراً في استخدام خطوط الهاتف الثابت.

٨) عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص:

التعريف:

هو إجمالي عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال على مستوى الدولة مقسوماً على إجمالي عدد السكان مضروباً في ١٠٠٠. ويعد هذا المؤشر مقياساً لتقدم وسهولة عملية الاتصال.

التقييم:

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع من (٢٨,٨) خطاً لكل مئة من السكان في عام ٢٠٠١ إلى (٩٨) خطاً لكل مئة من السكان في عام ٢٠٠٨، محققاً معدل نمو سنوي قدره (١٧٪) وسطياً. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان من ناحية، والذي أدى إلى ارتفاع الطلب على خدمات الهاتف الجوال، علاوة على تبني الدولة لسياسات هادفة إلى توفير خدمات هذه الوسيلة بأسعار معقولة من ناحية اخرى.

أين نحن

يعتبر هذا المؤشر أقل من مثيله في الدول المتقدمة (١٠٤)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (٤٨)، وأعلى كثيراً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٦٠) لعام ٢٠٠٨.

(المصدر: الانكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات، ٢٠٠٩).



جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

المُجلَّسُ الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر، ٢٠٠٩.

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الجوالة بين السكان ارتفاعاً نتيجة لزيادة عدد السكان، وتوجه الدولة نحو وضع استراتيجيات لتطوير قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك انفتاح سوق الاتصالات القطري على شركات الاتصالات العالمية، حيث أصبح السوق مفتوحاً بعد أن كان في السابق في حالة احتكار من قبل شركة واحدة.

٩) عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان:

التعريف:

هو عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى الدولة مقسوماً على إجمالي عدد السكان مضروباً في ١٠٠٠. ويعد هذا المؤشر مقياساً لكثافة النفاذ لحدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

التقييم:

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع من (١٩,٦) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٣، أي بمعدل إلى (٣٨,٠) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٨، أي بمعدل نمو سنوي قدره (١١,٧) وسطياً. ويعزى ارتفاع معدل انتشار الإنترنت إلى تبني الدولة لسياسات واستراتيجيات هادفة إلى توفير خدمة الإنترنت للجميع، علاوة على ارتفاع وعي الأفراد باستخدام تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي.

أين نحن:

يقل هذا المؤشر عن مثيله في الدول المتقدمة (٥٥)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (١٥)، وأعلى كثيراً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٢٠) لعام ٢٠٠٨ .

(المصدر: الانكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات، ٢٠٠٩).

شكل (٩): عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يشهد معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعاً نتيجة لتبني سياسات تعمل على تخفيض تكاليف الاشتراك والاستخدام في قطاع الاتصالات، وتطوير تطبيقات خدمية مختلفة تزيد من تفاعل المواطن والمقيم مع المؤسسات الحكومية والتقليمية والتقافية والاجتماعية ومؤسسات الأعمال.

• ١) عدد الحواسب الشخصية لكل • • ١ نسمة من السكان:

التعريف:

هو عدد أجهزة الحاسب (المستخدمة أو المتاحة للاستخدام) مقسومة على عدد السكان مضروبة في ١٠٠٠. ولهذا المؤشر أهمية في قياس مدى توافر تقنيات المعلومات والاتصالات.

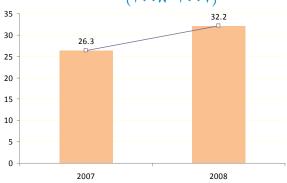
التقييم:

شهد مؤشر انتشار استخدام الحاسب الشخصي لكل مئة من السكان زيادة ملحوظة خلال العامين المنصرمين، حيث ارتفع من (٢٦,٣٪) عام ٢٠٠٧. ويرجع السبب في ارتفاع المؤشر إلى تبني الدولة لسياسات ومبادرات تقدف إلى زيادة استخدام الحواسب الشخصية، كمبادرة التعليم الإلكتروني، علاوة على زيادة استخدام الأفراد والشركات لخدمات الاتصال الرقمي.

أين نحن:

يقل هذا المؤشر عن نظيره في دول الاتحاد الأوربي البالغ (٢٠٠٨) ويتخطى المعدل العالمي البالغ (٢٠٠٨) لعام ٢٠٠٨. (المصدر: المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر، ٢٠٠٩).

شكل (۱۰): عدد الحواسيب الشخصية لكل ۱۰۰ نسمة من السكان للفترة (۲۰۰۷ - ۲۰۰۸)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

المجلسُ الأُعلى للاتصالاتُ وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر، ٩ . . ٢ .

المستقبل:

من المتوقع أن يرتفع مؤشر انتشار أجهزة الحواسب الشخصية بين السكان نتيجة لتبني الدولة لسياسات هادفة إلى تعزيز مجتمع المعلومات والمعرفة، كمبادرات التعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والصيرفة الإلكترونية وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن تبني الدولة لإجراءات تعزز نشر الثقافة الرقمية من خلال إتاحة استخدام خدمات الإنترنت بالمجان في بعض الأماكن العامة.

11) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

التعريف:

هو إجمالي الحساب الجاري (مجمل صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ومشاركته دولياً.

التقييم:

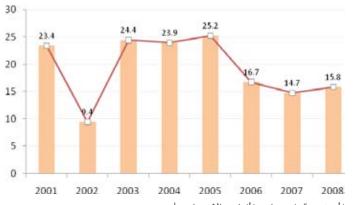
انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (77.4) عام (77.4) عام (77.4) عام (77.4) عام (77.4) الانخفاض الكبير في عام (7.4) إلى تراجع القيمة المطلقة للحساب الجاري من (7.4) مليار دولار عام (7.4) إلى (7.4) مليار دولار عام (7.4) الميار دولار عام (7.4)

أين نحن:

تصنف الدولة وفق هذا المؤشر من ضمن الدول التي حققت فائضاً إيجابياً في ميزان الحساب الجاري مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة (-٢٠٠٧) لعام ٢٠٠٧.

(المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، ٢٠٠٩).

شكل (١١): الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد القطري في تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري، نتيجة للزيادة المتوقعة في قيمة صادرات الغاز المسال، وكذلك الصادرات من المنتجات الصناعات البتروكيماوية، والتي ستحتل فيها الدولة مركز الصدارة على الصعيد العالمي.

١٢) الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

التعريف:

هي إجمالي الصادرات مضافاً إليها إجمالي الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠٠. ويعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

التقييم:

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً، لاسيما في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، حيث بلغت النسبة (٩٠٪). وترجع أسباب ذلك إلى اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي. ويعزى انخفاض النسبة عام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

أين نحن:

تُعد درجة الانفتاح التجاري مرتفعة مقارنة بنظيرتما على الصعيد العالمي (٥٣,٥٪) وفي الدول المتقدمة (٣٠٢٥٪) لعام ٢٠٠٨ . (المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠١٠.

شكل (١٢): الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

لستقبل:

من المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مرتفعاً، لاسيما وأن الدولة قد انضمت الى السوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل الرسمي بما مع بداية عام ٢٠٠٨، وإلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي عام ٢٠٠٥، كما وأن الدولة جادة في عقد العديد من اتفاقيات تشجيع التبادل التجاري والاستثماري مع مختلف الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى إنشائها المناطق الحرة.

١٣) المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

شكل(١٣٣): المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨)

التعريف:

هي المساعدات الإنمائية الرسمية (المنح و/ أو القروض الميسرة) التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في مدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية.

التقييم:

شهد مؤشر المساعدات الإنمائية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً وتذبذباً، حيث تراجع من (٦٠،١٪) عام ٢٠٠١. ويعود سبب هذا الانخفاض والتذبذب إلى عدم التناسب بين معدل النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في قيمة الرسمية.

أين نحن:

تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتها في دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) والبالغة (٢٠٠٧) لعام ٢٠٠٧.

(المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨).



جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠٠٨

المستقبل:

من المتوقع أن يزداد حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدولة نتيجة لاتساع حجم علاقات التعاون مع الدول النامية وتزايد الدور الذي تلعبه الدولة على الصعيد الدولي، فضلاً عن قرب بدء العمل في صندوق قطر للتنمية الذي سوف يتولى عملية الإشراف على سياسة الدولة في مجال تقديم العون الإنمائي لمختلف الدول، إلا أن النسبة من الناتج المحلى الاجمالي سوف تتذبذب.

١٤) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

التعريف

هي جملة المبالغ النقدية المحولة من العمالة الوافدة في الدولة في سنة ما مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط حجم التحويلات النقدية للخارج عادة بعدد العمالة الوافدة في الدولة وبالإجراءات المصرفية المتبعة في الدولة نحوها. وتؤدي تلك التحويلات دوراً كبيراً بالنسبة للدول المرسلة للعمالة إذ أنما تشكل مصدراً مالياً، وتؤثر في حساباتما الخارجية وفي ميزان مدفوعاتما وبالتالي استقرارها الاقتصادي.

التقييم:

واكب الازدهار الاقتصادي الذي شهدته دولة قطر خلال السنوات الأخيرة زيادة في أعداد العمالة الوافدة وتحويلاتها النقدية للخارج، والتي ارتفعت من نحو (.,0) مليار ريال قطري عام (.,0) قرابة (.,0) مليار ريال عام (.,0)، محققة معدل نمو سنوي قدره (.,0). إلا أن تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره (.,0) وسطياً قد أدى إلى تراجع التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو (.,0) عام (.,0) إلى (.,0) عام (.,0).

شكل(١٤): التحويلات النقدية كنسبة من الناتج



مصرف قطر المركزي، النشرة الفصلية، أعداد مختلفة.

ين نحن:

تعد الدولة ضمن ترتيب أول عشرين دولة في العالم مرسلة لتحويلات العاملين للخارج، وقد تخطت نسبة التحويلات النقدية للعاملين فيها للناتج المحلي الإجمالي نظيرها على الصعيد العالمي ((0.7, 0.7)) وفي الدول المتقدمة (0.7, 0.7).

(المصدر: البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات، ٢٠٠٨).

المستقبل:

من المتوقع ازدياد التحويلات النقدية للعمالة الوافدة إلى الخارج خلال السنوات القليلة القادمة، إلا ألها سوف تبدأ بالتراجع بعد ذلك نتيجة انحسار تدفق تلك العمالة تدريجياً، وبالتالي فإن نسبة التحويلات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي سوف تستمر بالتراجع.

١٥) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

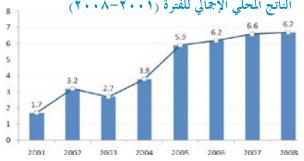
التعريف:

جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (استثمار دولي يقوم به مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، وبشرط أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية ١٠٪ أو أكثر من أصول الشركة ويتم من خلال المساهمة في رأس المال أو إعادة استثمار العوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل موارد تمويلية خارجية للدولة.

التقييم:

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً ملحوظاً من (١,٧٪) عام ٢٠٠١ إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد من (٢٩٦) مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى الاستثمار الأجنبي الوارد من (٢٩٦) مليون دولار عام ٢٠٠١، محققاً معدل نموي سنوي الى (٢٠٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٨، محققاً معدل نموي سنوي الدور (٢٠٠٥) وسطياً نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي تعيشه الدولة وتوافر فرص الاستثمار وتطوير البنية التحتية ومناخ الاستثمار الجاذب.

شكل(١٥): الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سنوات مختلفة.

أين نحن:

لازالت نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الإجمالي محدودة وإن تخطت مثيلاتها على الصعيد العالمي (٢,٧٨٪) لعام ٢٠٠٨.

(المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٩).

المستقبل:

من المتوقع أن يستمر ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لما يشهده الاقتصاد القطري من أداء جيد ومعدلات نمو مرتفعة ومناخ استثماري جاذب للاستثمار، يتمثل في بنية تحتية جيدة، ولوائح وقوانين وتشريعات تكفل للمستثمر الأجزاءات.

١٦) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

التعريف:

هو جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (الذي يقوم به المقيمون القطريون في الخارج) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

التقييم:

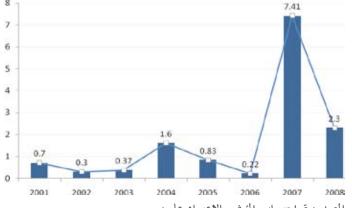
شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي الصادر الى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً، حيث بلغ (7,7,1) عام (7,7,1) وارتفع إلى (7,7,1) عام (7,7,1)

أين نحن:

تُعد هذه النسبة محدودة مقارنة بمثيلاتها على الصعيد العالمي البالغة (٣,٠٦٪) لعام ٢٠٠٨.

(المصدر: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩).

شكل(١٦): الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سنوات مختلفة.

لستقبل:

من المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة توجه الدولة إلى تكثيف استثماراتما الخارجية في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مناطق مختلفة من العالم، تبعاً لسياستها الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل.

١٧) استخدام الطاقة:

التعريف:

هو إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في كافة القطاعات في عام مقسوماً على عدد السكان في نفس العام. ويبين مقدار الطاقة المطلوبة لمقابلة الاستهلاك منها والتقدم المحرز في كفاءة استخدامها.

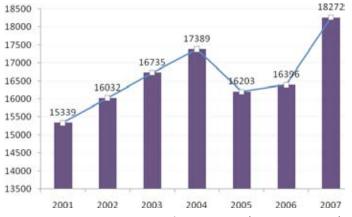
التقييم:

شهد مؤشر استخدام الطاقة ارتفاعاً، حيث تزايد نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية من (١٥,٣) ألف كيلوا واط/ ساعة عام ١٠٠١ إلى (١٨,٣) ألف كيلو واط/ ساعة عام ١٠٠٠ إلى (١٨,٣) ألف كيلو واط/ ساعة عام الارتفاع إلى الزيادة في غو سنوي قدره (٣٪) وسطياً. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، علاوة على التوسع في إنشاء الصناعات التحويلية ودخول محطات توليد جديدة في الخدمة عام ١٠٠٠.

أين نحن:

يزيد نصيب الاستهلاك السنوي للفرد من الطاقة الكهربائية عن المعدل العالمي البالغ (٢,٧) ألف كيلو واط / ساعة عام وعن المعدل في الدول المتقدمة البالغ (٨) ألف كيلو واط / ساعة عام ٥٠٠٠ . (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠).

شكل(١٧): حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة للفترة (٢٠٠١-٢٠٠١) كيلو واط/ساعة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

المؤسسة القطرية للكهرباء والماء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الارتفاع خلال السنوات القادمة باعتبار الكهرباء هي المصدر الرئيسي للطاقة في الدولة، إضافة إلى استمرار التطور الاقتصادي (وما يتطلبه من كهرباء) وانعكاساته على مستوى دخل الفرد، واستمرار زيادة سكان الدولة، والتوسع في إقامة مشاريع الطاقة الجديدة.

١٧) توليد النفايات الخطرة:

التعريف:

هو إجمالي كميات النفايات الخطرة المتولدة في العام من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى تؤدي إلى توليد نفايات خطرة وفقاً لتعريف النفايات الخطرة في اتفاقية بازل أو أية اتفاقيات أخرى ذات العلاقة، مقسومة على الناتج المحلى الإجمالي.

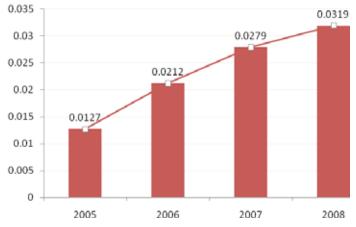
التقييم:

شهد مؤشر توليد النفايات الخطرة ارتفاعاً محدوداً، حيث تزايد من (١٩٧٧, و ب الكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ إلى (٣٦٩, و ب الكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٠٠٥ أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣٦٪) وسطياً. ويعزى هذا الارتفاع إلى التوسع في الأنشطة الصناعية البتروكيماوية والأسمدة وبعض مخلفات استخدام البترول والزيوت الناتجة عن ارتفاع أعداد السيارات والمستوى المعيشي، مقرونة بارتفاع مخلفات الرعاية الصحية ومخلفات القمامة في السنوات الأخيرة، وإنشاء مصنع للنفايات في

أين نحن:

يصعب عقد مقارنات في مؤشر توليد النفايات الخطرة، لأن ذلك يرتبط بعدد السكان، وكذلك الإجراءات المتخذة من قبل المنشآت التي تولد النفايات الخطرة.

شكل(١٨): توليد النفايات الخطرة للفترة (١٠٠٥- ٢٠٠٨) طن متري لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على:

وزارة البيئة (بيانات غير منشورة).

المستقبل

من المتوقع أن تخف حدة تزايد توليد النفايات الخطرة، حيث تعمل الدولة على خفضها، لاسيما في المدن الصناعية، فقد أنشأت الدولة مصنعاً للنفايات الخطرة في مسيعيد عام ٢٠٠٤ مستخدمة أحدث التقنيات وأكفأها، مقرونة بتفعيل التشريعات ونماذج طلبات التخلص من النفايات ونقلها، والأجهزة الإدارية البيئية، واستخدام التقنيات الحديثة في الصناعة البتروكيماوية وفي إدارة مخلفات الرعاية الصحية، وتزايد الوعي بخطورة النفايات.

١٩) تدوير المخلفات:

التعريف:

هو عبارة عن نسبة المواد المعاد تصنيعها من النفايات المعدنية والبراستيكية والورقية من إجمالي النفايات. ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة للحكم على إدارة النفايات وعلى الإدارة البيئية في البلد.

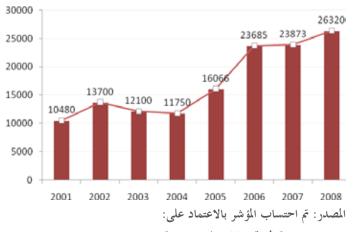
التقييم:

شهد مؤشر تدوير النفايات ارتفاعاً ملحوظاً، إذ ارتفعت كمية النفايات المعاد تدويرها من (١٠٠٨٤) طناً عام ٢٠٠١ إلى (٢٦٣١٩,٦) طن عام ٢٠٠٨، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٢٦٢١٪) وسطياً. وبالرغم من ارتفاع كمية النفايات المعاد تدويرها، إلا أن نسبتها من إجمالي النفايات لازالت متدنية، حيث كانت بحدود (٩٠٠,٠) لعام ٢٠٠٨. ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية الخاصة بتدوير النفايات قياساً بعمليات توفيرها باستمرار.

أين نحن:

لازالت عمليات تدوير النفايات منخفضة، مقارنة مع (٥٪) في ماليزيا، و(٧٠٪) في الدول الاسكندنافية. (المصدر: www.aleqt.com).

شكل (۱۹): النفايات المعاد تدويرها خلال الفترة (۲۰۰۱-۲۰۰۸) طن سنوياً



وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

المستقبل:

من المتوقع أن ترتفع نسبة تدوير النفايات نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع التدوير، وتبني الدولة للعديد من المشاريع الخاصة بتدوير النفايات، كمشروع شبكة تدوير النفايات المدرسية الذي من المؤمل أن يضم (٠٠٠) وحدة موزعة على كافة أنحاء الدولة، والذي تدعمه شركات عدة.

الفصل الثالث: ال**مؤشرات البيئية**

تممید:

يتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبها البيئي، ويهدف إلى عرض أوضاع البيئة القطرية على شكل مؤشرات خلال السنوات (2001-2008) وفق توافرها، أو لسنوات متقاربة.

وتعد المؤشرات البيئية التي سيتم تناولها في هذا الفصل مقياساً لمدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر من حيث الحفاظ على البيئة الطبيعية بمختلف مكوناها، والحد من الانتهاكات التي تتعرض لها من جهة، ولتوفير بيئة صحية لسكالها من جهة أخرى. وكغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة، لا تسهم المؤشرات البيئية في رصد التقدم الذي تحرزه الدول نحو تحقيق أهدافها والتعرف على النجاحات التي تحرزها في المحافظة على البيئة فحسب، بل أيضاً، تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق الإجراءات القوانين البيئية المحلية والدولية، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة.

وعلى الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة عن البيئة القطرية مقارنة بالمعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية نظراً لحداثة الاهتمام بالبيئة الطبيعية في الدولة، إلا أن هذا الفصل يتناول مجموعة من المؤشرات التي قد تساعد على رصد ما يحدث للبيئة القطرية من تغيرات.

ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية:

- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.
- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية.
 - المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
 - الأراضي الصالحة للزراعة.
 - استخدام الأسمدة الزراعية.
 - استخدام المبيدات الزراعية.
 - الصيد السنوى للأسماك.
 - نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية.

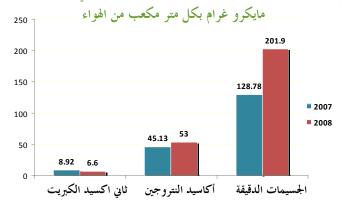
١) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية

التعريف:

هو كمية تركيز الغازات الأساسية الملوثة للبيئة الحضرية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير النمو السكاني وما يرافقه من نشاطات على حالة الهواء في المنطاق الحضرية.

التقييم:

شهدت مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة) ارتفاعاً بشكل عام بين عامي 7...7 و 7...7. و كان الارتفاع الأكبر في كميات الجسيمات الدقيقة من 17...7 (17...7) الارتفاع الأكبر في كميات الجسيمات الدقيقة من 17...7 (17...7) مايكرو غرام 17...7 من الهواء 17...7 (19...7) بينما ارتفعت كميات أكاسيد النيتروجين قليلاً من 17...7 (17...7) بينما ارتفعت كميات أكاسيد النيتروجين قليلاً من 17...7 (17...7) في حين تراجعت كميات ثاني أكسيد الكبريت من 17...7 (17...7) في حين تراجعت كميات ثاني أكسيد الكبريت من 17...7 (17...7) ويعزى ارتفاع كميات ملوثات الهواء في مدينة الدوحة وما رافق ذلك من زيادة حركة وسائل النقل منهم في مدينة الدوحة وما رافق ذلك من زيادة حركة وسائل النقل والشروع في تطوير البنية التحتية.



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

أين نحن؟

تقل ملوثات ثاني أكسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (٠٠) ug/m³ (به التجاوز ug/m³ (مربع) بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً الحد المسموح به (٥٠) ug/m³ (المصدر: الأمم المتحدة، مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٧).

المستقبل:

من المتوقع أن ترتفع ملوثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة نتيجة للزيادة السكانية وما يرافقها من زيادة حركة النقل والعمران، وفي ظل عدم اتخاذ تدابير حاسمة للحد من هذه الملوثات، والسيما الجسيمات الدقيقة.

٢) إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية

التعريف:

يقصد به كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من مختلف العمليات الصناعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس الجهود المبذولة من أجل الحد من انبعاثات هذا الغاز الذي يعد المسبب الرئيس لبروز مشكلة ارتفاع معدلات حرارة كوكب الأرض.

التقييم:

شهد مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية تذبذباً كبيراً، فبعد أن كان (٢٤٤٩) طناً عام ٢٠٠١، ثم عاود الارتفاع إلى (٢٣٦٤) طناً عام ٢٠٠٣، ثم عاود الارتفاع إلى أعلى مستوياته عندما بلغ (٢٤٨٦) طناً خلال عامي ٢٠٠٥، و ٢٠٠٦، ثم تراجع إلى (٢٣٧٤) طناً عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى (٢٣٧٤) طناً عام ٢٠٠٧، أي بتراجع سنوي قدره (١١،٠٪). وتبقى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية منخفضة مقارنة بمصادر الانبعاثات الأخرى كحرق الوقود. ويعزى تذبذب انبعاثاته إلى محدودية التصنيع في الدولة، ثما يؤدي إلى ارتفاع كمياته أو انخفاضها عند إضافة مصنع أو تطوير آخر أو توقف مصنع عن العمل.

شكل (٢): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

أين نحن؟

لا يمكن عقد مقارنات في كميات الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية لكون الأمر يتعلق بأهمية القطاع الصناعي وبحجمه ونوعيته، ومدى استخدام تقتنيات حديثة للحد من الانبعاثات.

المستقبل:

من المتوقع أن تبقى كميات الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية عند مستوياتها الحالية مع تذبذها للأسباب الآنفة الذكر. وستعمل الدولة على الحد من انبعاثات هذا الغاز ملتزمة بالمواثيق الدولية، وعلى الرغم من محدودية انبعاثاته الحالية لكنها تبقى مرتفعة نسبة إلى الحجم السكاني للدولة، لاسيما إذا أضيفت إليها بقية الانبعاثات من حرق الوقود وغيره.

٣) المواد المستنفذة لطبقة الأوزون

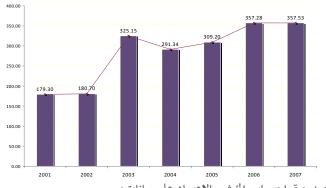
التعريف:

ا المواد المستعدة الاقواد و وال

هو كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة وتقاس بجهد الاستنفاد (depletion potential). ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في رصد مدى تأثير النشاط التنموي في استنفاذ طبقة الأوزون التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي يؤدي زيادة كمياتها إلى عدة أمراض، ولاسيما الجلدية منها.

شهد مؤشر المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظاً، فبعد ان كانت لاتتجاوز (١٧٩,٣٠) طناً مترياً عام ٢٠٠١، بلغت ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور والفلور العضوية - ٢٢، بينما تراجع استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية - ١١، و مركبات الكلور والفلور العضوية استيراد هالون - ١١، في حين لم يتم استيراد هالون - ١١، في حين لم يتم استيراد هالون - ١١، وهالون - ١٠٠١ في المنوات الأخيرة، وهذا يبين أن هناك نجاحاً جزئياً في الإجراءات المتخذة للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، بينما لم يتم الحد من الطلب الصناعي والشخصي على مركبات الكلور والفلور العضوية الطلب الصناعي والشخصي على مركبات الكلور والفلور العضوية

شكل (٣): المواد المستنفذة لطبقة الأوزون خلال الفترة (٢٠٠١)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

أين نحن؟

يصعب عقد مقارنات في كميات المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لكون الأمر يتعلق بحجم السكان ووعيهم البيئي، بالإضافة إلى حجم القطاع الصناعي ومدى كفاءة الإجراءات المتخذة للحد من استخدامات هذه المواد.

المستقبل:

من المتوقع انخفاض المواد المستنفذة لطبقة الأوزون على المدى البعيد، لاسيما مع التطبيق الصارم للقانون الخاص بها، وشروع الجهات المختصة بالقيام بحملات تفتيشية للتأكد من عدم وجود هذه المواد في الأسواق.

٤) الأراضي الصالحة للزراعة

التعريف:

هو مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي تزرع بشكل مستمر. ويدل هذا المؤشر على مدى تشجيع الدول للنشاط الزراعي الذي يساعد على توفير مستوى مقبول من الأمن الغذائي للسكان، إضافة إلى إمكانية مساهمة هذا النشاط في تقليل الآثار الناتجة عن الانبعاثات الغازية، ولاسيما تلك التي تعرف بغازات الاحتباس الحراري.

التقييم:

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة تذبذباً، فبعد أن بدأت المساحة في الزيادة حتى بلغت أقصى ارتفاعاً (٢٩,٩) هكتار عام ٢٠٠٨، عاود التراجع ليستقر عند (٢٥٠٠) هكتار عام ٢٠٠٨، أي بتراجع سنوي قدره (٢,٤٨٪). وبشكل عام، لازالت المساحة المزورعة مرتفعة نسبة للظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي.

أين نحن؟

نظراً لكون مقارنة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تتعلق بالظروف الطبيعية، والسيما نوعية التربة والعناصر المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في استصلاح الأراضي، فإنه يصعب المقارنة مع بقية الدول.

شكل (٤): الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨) هكتار



جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع استقرار مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على المدى القصير لتبدأ بعدها بالتراجع الطفيف نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة فيها، مما سيؤدي إلى بوار التربة وزيادة أعداد المزارع المهجورة. علماً بأن هناك جهوداً تبذل حالياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي من المتوقع في حالة استمرارها أن تستخدم أحدث التقنيات في الزراعة وإعذاب المياه شبه المالحة، ولكن ذلك لن يؤثر كثيراً على حجم المساحة الصالحة للزراعة.

٥) استخدام الأسمدة الزراعية

التعريف

هو مدى استخدام الأسمدة الكيماوية لكل وحدة مساحة من الأرضى الزراعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى مساهمة النشاط الزراعي في التأثير على الأنظمة البيئية من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة أسمدة زراعية تساهم في التأثير السلبي على نوعية التربة والمياه الجوفية.

شهد مؤشر استخدام الأسمدة الزراعية تذبذباً، فبعد أن کان لایتعدی (۵٫۹) کجم/هکتار عام ۲۰۰۱، ارتفع بشکل کبیر ليبلغ (١٧,٩) عام ٢٠٠٧، ليعاود التراجع بعدها ويستقر عند (۱۵,۹) عام ۲۰۰۸، أي بنمو سنوي قدره (۲۰,۳۲٪). ويعزى هذا الاستخدام المتواضع للأسمدة (على الرغم من فقر التربة للمواد العضوية) إلى أن جميع المزروعات التي ليست ذات إنتاج تجاري وهي ليست أيضاً بحاجة إلى تسميد مستمر، ويتضح ذلك جلياً عند المقارنة بين استخدام الأسمدة الزراعية وحجم الأراضي الصالحة للزراعة، حيث لا توجد علاقة كبيرة بينهما.



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

يقل معدل استخدام الأسمدة كثيراً عن المعدل العالمي (٩١) كجم/هكتار وعن المعدل في الدول العربية (٤٩) كجم/هكتار. (المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، ۲۰۰۸).

من المتوقع أن يرتفع معدل استخدام الأسمدة بشكل محدود بسبب الضغوط المتزايدة على التربة الفقيرة أساساً بالمواد العضوية، ثما سيؤدي إلى استخدام متزايد للأسمدة، ولكن تقلص حجم الأراضي الصالحة للزراعة بشكل طفيف على المدى المتوسط والبعيد سوف يحد من هذا الارتفاع.

٦) استخدام المبيدات الزراعية

التعريف:

هو مدى استخدام المبيدات الزراعية لكل وحدة مساحة من الأراضي الزراعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى مساهمة النشاط الزراعي في التأثير على الأنظمة البيئية، حيث أن استخدام الكيماويات المختلفة في صورة مبيدات زراعية يسهم في إلحاق الضرر بنوعية التربة ونوعية المياة الجوفية.

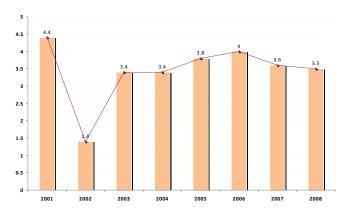
التقييم:

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تذبذباً، فبعد أن بلغ أقصى معدل له (2,3) كجم/هكتار عام (2,3) تراجع إلى أدن مستوياته في العام الذي يليه (2,1) كجم/هكتار، ثم عاود الارتفاع ليستقر عند (2,0) كجم/هكتار عام (2,0) أي بمعدل نمو سنوي قدره (2,0) خلال الفترة (2,0) - (2,0) ومن الملاحظ عدم وجود علاقة قوية بين استخدام المبيدات وحجم الأراضي الصالحة للزراعة لكون هذه المبيدات تستخدم في المزارع التجارية ولأنواع معينة من النباتات.

أين نحن؟

يصعب عقد مقارنة في مجال استخدام المبيدات الزراعية نظراً لارتباط ذلك بالظروف الطبيعية، ولاسيما المناخ السائد، ونوعية النباتات، وطبيعة الإنتاج الزراعي.

شكل (٦): استخدام المبيدات الزراعية خلال الفترة (٦) استخدام المبيدات الزراعية خلال الفترة



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

المستقبل:

من المتوقع أن تستقر معدلات استخدام المبيدات الزراعية عند مستوياتها الحالية، ولكن تقلص حجم الأراضي الصالحة للزراعة بشكل طفيف على المدى المتوسط والبعيد سوف يؤدي إلى تراجع الاستخدام بشكل طفيف على المدى البعيد.

٧) الصيد السنوي للأسماك

التعريف:

هي نسبة الصيد السنوي من الأسماك الاقتصادية الرئيسة إلى أعلى صيد في سلسلة زمنية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير عناصر الطلب بما فيها النمو السكاني على أحد أهم المصادر الحيوية في البيئة البحرية.

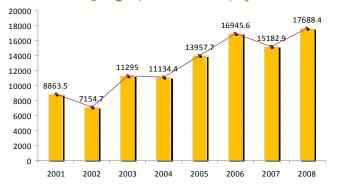
التقييم:

شهد مؤشر الصيد السنوي للأسماك تذبذباً طفيفاً، وبشكل عام هناك ارتفاع في المعدل السنوي، حيث ارتفع من (٨٨٦٣,٥) طن عام ٢٠٠١، إلى (١٧٦٨٨,٤) طن عام ٢٠٠١، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٩,٨٧). ويعزى هذا الارتفاع في استهلاك الأسماك إلى الزيادة السكانية في السنوات القليلة الماضية، حيث أن الأسماك لا تعد الغذاء الرئيس للمواطنين فحسب، بل أيضاً للسواد الأعظم من العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية.

أين نحن؟

نظراً لارتباط صيد الأسماك بحجم السكان ونوعية غذائهم، والإجراءات المتخذه للتحكم بكميات الصيد، فإنه يصعب عقد مقارنة مع بقية الدول.

شكل (٧): الصيد السنوي للأسماك خلال الفترة (١٠٠١-٨٠٠٨) طن سنوياً



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

لستقبل:

من المتوقع ارتفاع كميات صيد الأسماك في المستقبل القريب ليترافق مع الزيادة السكانية المتوقعة، ثم تبدأ بالاستقرار نتيجة تراجع أعداد العمالة الوافدة، وفي ظل عدم اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من الإفراط في الصيد والمحافظة على مخزون الأسماك، علماً بأن هناك إجراءات يتم تنفيذها حالياً للحد من الصيد ولكنها تتعلق بنوعيات معينة من الأسماك.

٨) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

التعريف:

هي مساحة المناطق المحمية البرية كنسبة إلى إجمالي مساحة الدولة. ويساعد هذا المؤشر على قياس الجهود التي تبذل للحفاظ على الحياة الفطرية والنظم البيئية المختلفة.

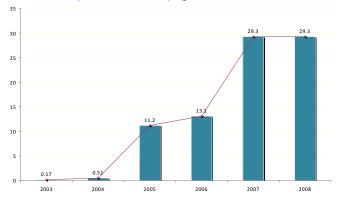
التقييم:

شهد مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية ارتفاعاً ملحوظاً، فبعد أن كانت النسبة لا تتعدى (٢٠,٧) عام ٢٠٠٣، ارتفعت بشكل تصاعدي وكبير إلى أن بلغت (٢٩,٣٪) عام ٢٠٠٨ أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٠٠٪)، خلال الفترة (٥٠٠٠- المنوات الأخيرة، ولاسيما إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية عام ٢٠٠٠ (وزارة البيئة حالياً) الذي وضع التوسع في مساحة المناطق المحمية في قمة اهتماماته.

أين نحن؟

ترتفع نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية عن المعدل العالمي المحدد بنسبة (١٠٠٪) من المساحة الإجمالية للدولة، وعن نسبة المناطق المحمية على الصعيد العالمي (١٣٠٪) من إجمالي مساحة الدولة (المصدر: الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: منظور شبابي، (١٨٠٠٠).

شكل (٨): نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات:

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

لستقبل:

من المتوقع أن تستقر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية نتيجة لارتفاع نسبتها أصلاً وشمولها لمعظم المناطق الصالحة لأن تكون محميات طبيعية، لهذا من الصعب إضافة مساحات جديدة بشكل لافت.